المتغيرات الاقليمية المؤثرة على مكانة البانيا في حلف شمال الاطلسي

الباحث: خالد عبدالمنعم مرشيد أ.م.د. دنيا جواد مطلك

كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: التاريخ المعاصر. البانيا، حلف شمال الاطلسي.

الملخص:

لقد أثرت مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية على البانيا في حلف شمال الاطلسي هذه المتغيرات كان لها آثر واضح ومباشر على البانيا والتي ادت الى جعل البانيا بان تتباطى في تنفيذ معايير الحلف ومعايير الاتحاد الاوربي المتمثلة بالاصلاحات الهيكلية على المستوى الاقتصادي والعسكري، وكان من اهم الدول الاقليمية التي اثرت على البانيا هي الدول المجاورة لها مثل اليونان ومقدونيا الشمالية وكوسوفو والجبل الاسود، فعلى المستوى السياسي، حصلت مجموعة من المتغيرات السياسة الأقليمية، خاصاً في الدول المجاورة لألبانيا والتي تقع من ضمن أقليم البلقان، هذه المتغيرات قد أثرت بشكل مباشر على مكانة ألبانيا أقليميا، اما على المستوى الأقتصادي، فلكل دولة من دول البلقان المجاورة لألبانيا إستراتيجيات تهدف الى تنمية قطاعاتها الاقتصادية لأحداث توازنات في الأقليم، وكذلك تهدف الى تطوير العلاقات فيما بينها، وما مدى تأثير تلك المتغيرات على مكانة ألبانيا، اما على المستوى العسكري فقد أثرت المتغيرات العسكرية الأقليمية على مكانه ألبانيا، وخاصتاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال حلف وارسو، حيث غيرت تلك الدول من استراتيجياتها السوفيتية باتجاه الاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية دخل مفهوم الاقليمية الى قاموس العلاقات الدولية، وقد عملت الدول على التخلص من الشمولية بأعتبارها لم تحقق اهداف ومصالح الشعوب بشكل منظم ومتوازن، فضلا عن انتقال تلك الدول الى اقليمية عملية قابلة للتنفيذ، وكذلك ظهرت اهمية المنطقة اثناء الحرب الباردة نظراً لمتطلبات المرحلة، حيث قامت الدول بأستثمارات سياسية مناطقية كبيرة مثل: منظومة البلدان الامريكية ورابطة الشعوب

البريطانية (دول الكومنولث) وجامعة الدول العربية، فضلا عن ظهور الاقليمية في ميثاق الأمم المتحدة ايضاً، وقد تأثرت دول اقليم البلقان بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانَ تأثير نلك المتغيرات على الدول المجاورة لألبانيا تأثيراً مباشراً والذي اثر بدوره على ألبانيا بشكل ايجابي او سلبي، وخاصةً بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991، وأنهيار الأنظمة الشيوعية التي كانت تحكم بعض من تلك الدول وخاصةً ألبانيا، حيث أدى ذلك الأنهيار الى تحول استراتيجية ألبانيا من الاستراتيجية السوفيتية بأتجاه الأستراتيجية الامريكية وتنفيذ معايير حلف شمال الاطلسي بفضل المساعدات التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوربي .

اهميه البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في معرفه مكانة البانيا في حلف شمال الاطلسي من خلال دراسة اهم المتغيرات الاقليمية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والتي أثرت على مكانه البانيا اقليميا.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة واستنتاج تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى الاقليمي على مكانه البانيا في حلف شمال الاطلسي.

مشكله البحث:

مشكلة البحث تكمن في السؤال الأتي:

هل بإمكان ألبانيا مواجهة التحديات والمتغيرات الاقليمية من اجل تعزيز مكانتها في حلف شمال الاطلسي؟

فرضية البحث:

يرتكز هذا البحث على الفرضية التي مفادها، كلما التزمت البانيا بالحلول الدبلوماسية تجاه الدول المجاورة لها، كلما زادت أهميتها أقليمياً، وتعزيز مكانتها والحفاظ على استقرارها حاضراً ومستقبلاً.

منهجية البحث:

أعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي، بهدف تحليل العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة ألبانيا في حلف شمال الاطلس، ودراسة مختلف المتغيرات الاقليمية التي تؤثر على مكانتها في الحاضر والمستقبل.

إن مفهوم الإقليمية لم يدخل في قاموس العلاقات الدولية الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث دعا العديد من الأشخاص المؤثرين في العلاقات الدولية الى التخلص من الشمولية باعتبارها لم تحقق اهداف ومصالح الشعوب بشكل منظم ومتوازن والانتقال الى اقليمية عملية قابلة للتنفيذ[1]. وقد ظهرت اهمية المنطقة أثناء الحرب الباردة، نظراً لمتطلبات المرحلة، حيث قامت الدول باستثمارات سياسية مناطقية كبيره مثل: منظومة البلدان الأمريكية، ورابطة الشعوب البريطانية (دول الكومنولث) وجامعة الدول العربية، وظهرت الاقليمية في ميثاق الأمم المتحدة النهائي أيضاً[2]. كانت أحدى مميزات الولايات المتحدة الامريكية، هي توسع حلف شمال الاطلسي تجاه دول وسط وشرق وجنوب شرق أوربا، من أجل تقوية العلاقات الأوربية الأمريكية، وكذلك من أجل حل المشكلة الأمنية في تلك الدول[3].

وقد حدثت مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في البلدان المجاورة لالبانيا أثرت عليها بصورة مباشرة.

وبناءً على ذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مكانة ألبانيا

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على مكانة ألبانيا

المطلب الثالث: المتغيرات العسكرية الإقليمية وأثرها على مكانة ألبانيا

المطلب الأول: المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مكانة ألبانيا

لقد حصلت مجموعة من التغيرات السياسية داخل الدول المجاورة لألبانيا، والتي تقع ضمن إقليم البلقان، هذه المتغيرات أثرت بشكل مباشر على مكانة البانيا، حيث يمكن أجمال هذه الدول مع المتغيرات السياسية التي حصلت فيها، وكالاتي:

أولاً: اليونان

هناك عدة متغيرات طرأت على سياسية اليونان، هذه المتغيرات أثرت بشكل مباشر على جمهورية البانيا سواء سلبا او إيجابا، وهذه المتغيرات هي:

1. التمدد والتوسع:

لقد اتسمت العلاقات الألبانية - اليونانية بالتوتر على مر التاريخ، وهي تعتبر نموذجاً للعلاقات البلقانية - البلقانية التي ارتبط تاريخها بالمشروعات القومية القائمة على حساب اراضي الدول المجاورة، مستندةٍ إلى شعار حماية حقوق الأقلية العرقية اليونانية في البانيا لكي تبرر تدخلها الدائم في الشؤون الداخلية لدول الجوار الأضعف، وبدأ سلوك اليونان

السياسي العدائي تجاه البانيا منذ استقلالها عن الإمبراطورية العثمانية عام 1912، حيث إن اليونان ترى في البانيا مجال جيوسياسي حيوي لها وأعطت اليونان الحق لنفسها في التمدد والتوسع عبر الأراضي الألبانية حيث بدى واضحا من خلال المواقف السياسية العملية للحكومات اليونانية المختلفة على مدار القرن العشرين[4].

2. التدخل:

اعتمدت اليونان استراتيجيات للسيطرة على الجنوب الألباني من عدة أبعاد هي[5]:

أ) البعد العرقي: استخدمت الحكومة اليونانية ملف حقوق الأقلية اليونانية في البانيا كورقة ضغط على الحكومة الألبانية ومبررا للتدخل في الشؤون الداخلية لها.

ب) البعد الديني: أدت الكنيسة الأرثوذكسية دوراً أساسياً في استقلال اليونان حيث ترتكز السياسة اليونانية على فكرة دينية أرثوذكسية متطرفة وممتزجة بصبغة قومية يونانية متعصبة، حيث أرادت اليونان من خلال هذه المرتكزات استعادة أمجادها التاريخية وان تكون نواة للأرثوذوكس وحمايتهم بمنطقة البلقان، ولهذا كان دور الكنيسة اليونانية دوراً سياسياً قبل ان يكون دوراً دينيا، حيث قامت بأخضاع الكنائس الألبانية والكنائس اليونانية، وتعليق الصلبان عند مداخل المدن المهمة في الجنوب الالباني، وتغيير اسماء المهاجرين الالبان وديانتهم من الاسلامية الى الأرثوذكسية من اجل دخولهم وحصولهم على فرصة عمل في اليونان ، لأن اليونان لا تعطي تأشيرة دخول او توفير فرصة عمل الى الألبان المسلمين حيث شرعت اليونان بهذا العمل منذ عام (1991) الى يومنا هذا بدون تغيير مواقفها بأتجاه ألبانيا .

ج) البعد الدولي: لقد تحركت الديبلوماسية اليونانية للضغط على البانيا باتجاهين هما:

(أَ) اتجاه الاتحاد الأوربي: تعتبر اليونان عضواً في الاتحاد الأوربي، ومن خلال عضويتها تحرك الأعضاء اليونانيين في الاتحاد الأوربي بتقديم مذكره للاتحاد يطالبون فيها الضغط على البانيا لإعطاء الأقلية اليونانية المزيد من الحقوق والمميزات.

(بَ) اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية: لقد نسقت الدبلوماسية اليونانية مع اللوبي اليوناني في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يلي اللوبي اليهودي واللوبي الأيرلندي من حيث النفوذ لمتابعة ملف جنوب البانيا، حيث يعمل هذا اللوبي من خلال الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة للتدخل في الشؤون الداخلية لألبانيا تحت ذريعة حماية الأقلية اليونانية فيها.

3. التعاون:

بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية النظام السياسي الشيوعي في البانيا، بدأ ما يسمى بالعصر الذهبي للسياسة اليونانية تجاه البانيا، حيث قامت الحكومة اليونانية بفتح حدودها أمام البانيا وبدأ التعاون الجاد والفعلي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والدينية، حيث بلغ ذروة هذا الانفتاح حتى عام 1997[6].

4. **الضغوط:**

عندما أعلن الاتحاد الأوربي في بداية الألفية الثالثة عن نيته فتح باب العضوية لدول البلقان سعت دولة اليونان الى تعزيز دورها في منطقة البلقان باعتبارها بوابة لدول البلقان للمرور نحو الاندماج في المؤسسات الأورو- أطلسية، ومن هنا بدأت اليونان بالضغط على البانيا لتحقيق أكبر قدر من مصالحها في مقابل عدم اعاقة ملف انضمام البانيا للمؤسسات الأورو- اطلسية حيث أصبحت معادلة التنازل مقابل الاندماج بمثابة الميزان الذي يتحكم بالعلاقات اليونانية- الالبانية. من بداية عام 2001 الى حد هذه اللحظة[7].

ثانيا: مقدونيا:

هنالك عدة متغيرات طرأت على السياسة المقدونية والتي أثرت بشكل مباشر على جمهورية البانيا سلبا او إيجابا، هذه المتغيرات هي:

1. الاستقلال:

أعلنت مقدونيا استقلالها في 9 - سبتمبر 1991 بعد انهيار يوغسلافيا، لتصبح عضواً كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة في 8 أبريل/ نيسان - 1993 تحت اسم جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، هذه التسمية لم تقبل بها جارتها اليونان الى حين التوصل الى اتفاق فيما بينهم[8].

2. التحول السياسي:

بعد ان تخلت جمهورية مقدونيا عن نهجها الاشتراكي نهائياً وتحولها الى النموذج الرأسمالي، وضعت مقدونيا نفسها أمام معوقات سياسية على المستوى الداخلي والإقليمي على حد سواء، بالإضافة الى المشاكل التي خلفها هذا التحول مع المجتمع الدولي وخصوصاً مع دول الاتحاد الأوربي، فعندما اعتمدت جمهورية مقدونيا نظام التعددية الحزبية، أدى ذلك الى تفكك المجتمع المقدوني بشكل عميق، سواء كان ذلك على المستوى الايديولوجي أو على المستوى الاثني ،وذلك بسبب كثرة الأثنيات والايديولوجيات في المجتمع المقدوني مما ادى الى

انقسام هذه الاثنيات على نفسها الى فصائل واحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، حيث باتت هذه الفصائل والاحزاب بأن تفقد قوة تأثيرها على ساحة المشهد السياسي[9].

3. الانقسام المجتمعي:

يتكون المجتمع المقدوني من مجموعة من الأثنيات مثل: الأثنية المقدونية، الأثنية الألبانية وإن هاتين القوميتين هما الأكبر والأكثر عدداً من باقي القوميات الموجودة في مقدونيا مثل: الأثنية الفلاسية، اثنية البوشناق، الاثنية التركية، أثنية الغجر الرومان، الاثنية الصربية، فكل اثنية من هذه الأثنيات انقسمت على نفسها الى فصائل واحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، حيث باتت تفقد قوه تأثيرها على ساحة المشهد السياسي[10].

4. دستور جمهورية مقدونيا الجديد:

ان مختلف الأنشطة السياسية والثقافية وغيرها من الأنشطة التي تؤكد الهوية القومية، تم توجيهها الى بناء المؤسسات الدستورية والسياسية باعتبارها من الأولويات المطلقة، فكان اول قرار اتخذته الحكومة الديمقراطية الجديدة هو إلغاء التدابير الدستورية التي كانت قائمه في النظام الاشتراكي السابق، وإعلان مبادئ دستوره جديده تجعل من جمهورية مقدونيا دولة قومية للشعب المقدوني، هذا الدستور الجديد تمت كتابته والتصويت عليه عام 1991، ما عدى الأثنية الألبانية التي قاطعت التصويت على هذا الدستور مما أدى الى تسجيل أولى الأزمات السياسية في ظل الحكومة الجديدة التي تشكلت في إطار الدولة المقدونية الجديدة، والذي أدى الى مواجهة أثنية مسلحة بين الأثنية المقدونية والأثنية الألبانية، والذي انتهت بمساعدة ووساطة من المجتمع الدولي الذي أدى الى توقيع اتفاقيه (أوهريد) في 13 أغسطس/آب عام 2001[11].

5. الاستقرار السياسي:

تحاول جمهورية مقدونيا أن تجعل المؤسسات السياسية للدولة بأن تتوافق بالتدريج مع المطالب التي يفرضها واقع التعددية الثقافية والتعددية الدينية القائمة في المجتمع المقدوني، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي وتأكيد الوحدة المجتمعية، وان الهوية السياسية في مقدونيا تقوم بتحديد إطارها العام لكن دون إن تترسخ وتكتمل على جميع المستويات سواء كانت على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، وتعمل الحكومة المقدونية الجديدة بشكل جدي على وقع نظام إداري جديد، الانها ترى إن النظام القائم لا يلبي متطلبات الأثنية المقدونية التي تشكل نسبة (64%) من سكان الدولة، وإنما يعطي الأفضلية للمجتمع الاثني الالباني الذي يشكل نسبة (35%) من سكان الدولة، ومن خلال هذه

الإجراءات اتهمت الحكومة المقدونية الحزب الألباني الديمقراطي المعارض، بأنه أتخذ إجراءات فضل بها خدمة الاثنية الألبانية على حساب الأثنية المقدونية[12].

ثالثا: كوسوفو:

حصلت متغيرات عديده في سياسة جمهورية كوسوفو في تاريخها السياسي الحديث هذه المتغيرات اثرت على جمهورية البانيا باعتبارها دولة مجاوره لجمهورية كوسوفو وان غالبية الشعب الكوسوفي هم من الالبان المسلمين الذين تربطهم روابط عديده مثل: اللغة والدين والثقافة، يمكن إجمال هذه المتغيرات كالآتي:

1) **الحكم الذاتي**: كانت كوسوفو مقاطعه من ضمن الاتحاد اليوغسلافي، منحت هذه المقاطعة حكماً ذاتياً كاملاً عام 1974، مما منحها نفس حقوق جمهوريات يوغسلافيا الستة وفي 1989 أقترح الرئيس الصربي (سلوبودان ميلوسوفيتش) تعديلاً على دستور صربيا يجرد كوسوفو من معظم سلطاتها المستقلة، حيث أدى هذا العمل الى حدوث احتجاجات عنيفة في كوسوفو، وفي 3 مارس 1989 تم إعلان حالة الطوارئ وفرض حكماً مباشراً من قبل بلغراد على مقاطعة كوسوفو، وبعد عشرون يوماً من إعلان حالة الطواري، صوتت جمعية كوسوفو على التعديلات الدستورية، وفي 28 مارس 1989 وافقت جمعية صربيا على التعديلات الدستورية، وألغت الحكم الذاتي في كوسوفو[13].

2) **استقلال كوسوفو**: بدأ نضال كوسوفو من أجل الاستقلال بعد أن الغى (سلوبودان ميلوسوفيتش) الحكم الذاتي لكوسوفو في عام 1989، وكرد فعل على ذلك أعلن المندوبون الالبان في جمعية كوسوفو كيانا مستقلاً ومتكافئاً في إطار الاتحاد اليوغسلافي في يوليو 1990، واعتباره موضوعاً متساوياً مع نظرائهم في يوغسلافيا، وتم الاستفتاء على الاستقلال في سبتمبر 1991، حيت صوت (87%) من السكان لصالح دولة كوسوفو المستقلة وذات السيادة[14].

لقد عارضت الحكومة الصربية إعلان الاستقلال، يساندها في ذلك حليفها الاستراتيجي روسيا الاتحادية، حيث قامت الحكومة الصربية بإجراءات قاسية ضد الشعب الألباني في كوسوفو، ولم تترك لهم خيار سوى الانخراط في مقاومة سلبيه وبعد تفاقم الأوضاع، تم تشكيل جيش تحرير كوسوفو الذي بدأ بمهاجمة اهداف صربية في كوسوفو، والذي قابلته هجمات وحشية من قبل الجيش الصربي والقوات شبه العسكرية على ألبان كوسوفو في عامي 1998 و1999، إن هذا التصعيد للعنف مهد الطريق امام حلف شمال الأطلسي لكي يتدخل عسكرياً في عام 1999 وطرد القوات الصربية من كوسوفو، حيث وافقت البانية على أستخدام مطاراتها من قبل الحلف، لضرب أهدافها داخل صربية، وبعد إعلان استقلال كوسوفو الأول عام 1995

من قبل المندوبون الألبان في جمعية كوسوفو، تم إعلان الاستقلال الثاني عام 2008 من قبل المؤسسات السياسية ذات الأغلبية في كوسوفو الذي أعلن جمهورية كوسوفو كدولة مستقلة عن صربيا[15].

3) **التحول السياسي**: كانت كوسوفو ولاية تابعه للإمبراطورية العثمانية، ضمن إقليم كان يضمها مع البانيا ثم أصبحت اقليم صربي تابع الى مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين، بعد استقلال البانيا من الإمبراطورية العثمانية عام 1912، ومن ثم أصبحت جزء من فدرالية السلوفينيين الجنوبيين التي كانت ضمن مقاطعة صربية ومن ثم تحولت الى اقليم تابع الى جمهورية صربيا ضمن الاتحاد اليوغسلافي الاشتراكي يتمتع بحكم ذاتي وفقاً لدستور 1974، وفي عام 1989 تم الغاء الحكم الذاتي لكوسوفو من قبل الرئيس الصربي لتبدأ مرحلة جديده في تاريخ كوسوفو مليئة بالصراعات العنيفة والجرائم والتطهير العرقي، حيث استمر هذا الحال الى عام 1999 وبداية مرحلة جديدة في حياة الشعب الكوسوفي اتسمت بالنضال ضد الصرب من خلال تشكيل جيش تحرير كوسوفو، الى ان تدخل المجتمع الدولي لحل الصراع من خلال حلف شمال الأطلسي الذي قام بعدة هجمات جوية ضد أهداف عسكرية في داخل الاراضي الصربية، لتنتهي هذه العملية بإصدار القرار الأممي رقم 1244 الذي وضع كوسوفو تحت الوصاية الدولية، بإشراف بعثة الأمم المتحدة (يونيميك)، وبعثة الاتحاد الأوربي (يوليكس)، وعلى أثر هاتين المهمتين، أعلنت كوسوفو استقلالها في 17 فبراير/ شباط 2008، حيث تم الاعتراف بها كجمهوريه مستقلة من قبل (107) دوله من دول العالم[16].

4) الاستقرار السياسي: لقد مرت دولة كوسوفو خلال تحولها الى جمهورية مستقلة بأوضاع سياسية صعبة جدا مما أثر على مستوى الاستقرار السياسي والمؤسساتي فيهما، فعندما غادرت القوات الصربية ومنظومتها الإدارية أرض كوسوفو عام 1999، تمت المباشرة بأنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (يونيميك) وانتخاب حكومة كوسوفو المؤقتة، ومنذ ذلك التاريخ لاتزال عملية بناء المؤسسات السياسية متواصلة، لكن عمليه البناء هذه تسير بشكل ثنائي وعلى التوازي، فمن ناحية توجد المؤسسات والبعثات الدولية، ومن ناحية أخرى هناك مساعي متعددة لإنشاء مؤسسات سياسية محلية كوسوفية بديلة، وبعد تحرير كوسوفو، كانت بعثة الأمم المتحدة هي التي تدير شؤون المؤسسات في كوسوفو حيث لها كلمة الفصل في اتخاذ القرارات السياسية، في حين كانت الأطراف السياسية والحكومية الكوسوفية مهتمة بعملية بناء المؤسسات، لكي تتمكن لاحقا من لعب أدوار فعليه ومتقدمة في مجالات التشريع وأعمال السلطة التنفيذية[17].

رابعاً: الجبل الأسود

حصلت عدة متغيرات في سياسة جمهورية الجبل الأسود في تاريخها الحديث وخصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين، تمكين تفصيلها حسب الآتي:

1- **التحول السياسي**:

بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991، كانت سياسة الطبقة الحاكمة في جمهورية الجبل الأسود، جزءاً من سياسة رئيس جمهورية صربيا (سلوبودان ميلوسيفيتش) العدوانية التي كانت تنادي دائماً بفكرة صربيا الكبرى، لكن بعد مغادرة ميلوسيفيتش الحكم في عام 1998-1999 تحول زعماء الطبقة الحاكمة في الجبل الأسود الى مناضلين ودعاة للديمقراطية، حيث طالبوا بالحاق دولة الجبل الأسود بأوربا، وعلى الرغم من هذا التغيير في سياسة الطبقة الحاكمة إلا إن هذه الطبقة بقيت متمسكة بالسلطة وعدم امكانية تغييرها لثلاثة أسباب هي[18]:

أ) طغيان الأغلبية الأثنية على الجماعات الأثنية الأقلية داخل إدارات مؤسسات دولة الجبل الأسود

ب) فشل المعارضة السياسية في منع رئيس الحكومة (ميلودجوكانوفيتش) وغيره من القيادات العليا للحكومة من ممارسة وظائف عمومية؛ وذلك؛ بسبب مسؤوليتهم السياسية المثبتة عليهم في العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبوها خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين.

ج) عدم وجود تأثير أو ضغط من قبل المفوضية الأوربية او الجهات الدولية على قيادات النظام الحاكم للتغيير من سياستهم تجاه الأقليات الأثنية

2- **الانقسام المجتمعي والسياسي**:

ينقسم المجتمع في دولة الجبل الاسود الى اثنيات متعددة، تتفاوت في التمثيل داخل المؤسسات الرسمية، حيث يكون هذا التفاوت بين تلك الأثنيات معقد جدا، اتضح من خلال الإحصاءات الرسمية لحكومة الجبل الاسود في مختلف وزارات الدولة والذي جرى في عام 2011، وعلى الرغم من أن تلك الاحصائيات كانت منحازة وتخدم الخطاب الرسمي للحكومة، إلا إنها تظهر تفاوتاً كبيراً في تمثيلهم في مؤسسات الدولة[19]. هذا التفاوت الكبير في تمثيل الأقليات الاثنية داخل مؤسسات الدولة، هو أحد مظاهر الإرث الدموي الذي خلفته الحروب

اليوغسلافية في تسعينيات القرن العشرين[20].ومن اجل نشر وتعزيز ثقافة التسامح نحن بحاجة الى الأنفتاح والى بيئة مناسبة تتسم بالحرية وحق التعبير والأختلاف والى مجتمع مدني فاعل وان تعمل الدولة وفقاً لسيادة القانون وتفعيل مبدأ المواطنة الذي يعد من اهم المبادئ الحديثة التي تضمن للمواطن حقوقه وتعرفه بواجباته فيما لو تم تطبيق هذا المبدأ في اطار الدولة التي يجب ان تعمل على تربية مواطنها وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم[21].

3- استقلال جمهورية الجبل الأسود:

يعد استفتاء استقلال جمهورية الجبل الأسود في 21 مايو/ أيار 2006 نقطة تحول تاريخي في سياسة الجبل الأسود (مونتينيجرو)، حيث عالج هذا الاستفتاء وضع الدولة الذي طال أمده حول ما تكون عليه دولة مستقلة أو تبقى في دولة الاتحاد مع صربيا، أن هذا الاستفتاء قد اتاح الفرصة لمواطني الجبل الأسود لتحديد مستقبل دولتهم من خلال الممارسة الحقيقية للديمقراطية المباشرة التي ضمنت اتخاذ قرار الاستقلال سلميا وبشرعيه ويقين تام، وتم إجراء هذا الاستفتاء بما يتماشى مع ما جاءت به منظمة الأمن والتعاون في أوربا والمعايير الدولية الأخرى التي تتعلق بالعمليات الانتخابية الديمقراطية، بالإضافة الى ان الاطار القانوني للاستفتاء قد وفر اساساً قوياً لأجراء استفتاء يحترم الحقوق الديمقراطية الاساسية والمعايير الدولية للانتخابات[22].

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على مكانة البانيا

لكل دولة من دول البلقان المجاورة لألبانيا، استراتيجيات اقتصادية تهدف الى تنمية قطاعاتها الاقتصادية لأحداث توازنات على المستوى السياسي والعسكري في منطقة البلقان وكذلك تهدف الى تطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها من أجل مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية العالمية، وعلى ضوء ذلك سوف أتطرق الى اقتصادات الدول المجاورة لألبانيا ومدى تأثيرها عليها، وكالاتي:

أولاً: اليونان:

تعتبر اليونان من الدول المتقدمة ذات اقتصاد قائم على الخدمات بنسبة (80%) والقطاعات الصناعية بنسية (16%) والقطاع الزراعي بنسيه (4%) من الناتج الاقتصادي الوطني[23].

تمتلك اليونان أكبر اقتصاد في البلقان وهي مستثمر إقليمي فهم، وأكبر مستثمر أجنبي في البانيا عام 2013[24]. وقد مر الاقتصاد اليوناني بعدد من المتغيرات عبر تاريخ اليونان الحديث هذه المتغيرات اثرت على البانيا، لوجود روابط أقتصادية بينهما، يمكن أجمالها بما يأتي:

1) الاصلاحات الاقتصادية:

أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن اليونان، رسم فيه صورة متفائلة عن مستقبل الاقتصاد اليوناني، حيث توقع الصندوق نجاح اليونان في تحقيق معدل نمو في اقتصادها يبلغ (2.8%)، وكذلك توقع الصندوق بأن اليونان سوف تقوم بخفض معدلات البطالة خلال عام 2017، لكن الصندوق عاد ليقول بأن هذه التطورات الإيجابية مرهونة بإنجاز الإصلاحات الهيكلية التي يطالب بها دائنو اليونان في منطقة اليورو، وهذه الإصلاحات كثيره، نذكر منها الآتي[25]:

أ) خصخصة الاصول الحكومية.

ب) هيكلة قطاع الطاقة.

ت) تعديل قوانين العمل التسهيل التسريح الجماعي.

2) الانضمام الى منطقة اليورو:

انضمت اليونان الى منطقة اليورو في 1 يناير/ كانون الثاني 2001، بعد جهد جماعي، حتى تتكيف وتلبي معايير التقارب لمعاهدة الاتحاد الأوربي عام (1992)، وقد اصبحت مشاركة اليونان في المرحلة الثالثة من الاتحاد النقدي الأوربي هدفاً وطنياً رئيسياً، وكانت اليونان تتطلع الى الكثير من المزايا على المستوى السياسي والاقتصادي، وقد بدأ مسار اليونان في الاتحاد النقدي الأوربي، على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية المتكررة والسريعة، وفي عام 2009 اندلعت أزمة الديون وبلغت ذروتها عام 2010، إن هذه الأزمة كشفت بشكل واضح عن نقاط الضعف المزمنة في النظام الاقتصادي والسياسي اليوناني[26].

3) المراقبة والاشراف الأوربي:

تعتبر قوانين الاتحاد الأوربي ملزمة لكل دول الاتحاد فعلى جميع هذه الدول أن تقوم بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها الاقتصادية وإجبارها على اتباع خطط تتعلق بالاستثمار والنظام الضريبي بغرض تطبيق سياسة اقتصاديه موحده، حيث قامت الحكومات اليونانية المتعافية بتقديم معلومات غير دقيقة حول اقتصادها الى Eurostat، وقد تم كشف هذه المعلومات من خلال عمليه التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل / نيسان 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريراً الى Eurostat يذكر في فحواه إن العجز المالي خلال 2008 وصل الى 5% من الدخل القومي، وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2009، قدمت الحكومة اليونانية تقريراً آخر جاء فيه إن العجز سيصل الى 12.5% من الدخل القومي في نهاية 2009، وقد ادى هذا العامل مع عوامل أخرى سابقة ومشابهة إلى حالة من

عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، ونتيجة لذلك فرض الاتحاد الأوربي لجنة رقابية دائمة على اليونان[27].

4) الأزمة المالية اليونانية:

بدأت الأزمة المالية اليونانية في اواخر عام 2009 على أثر الأزمة المالية العالمية، عام 2008[28].

تعتبر أزمة اليونان المالية أزمة أوربية أو أزمة منطقة اليورو التي تعرضت وحدتها النقدية الى أكبر هزة منذ نشأتها، وإن الأزمة المالية في اليونان ظهرت في أواخر عام 2009 عندما بدأت اليونان بإعلان خطة الموازنة العامة لعام 2010 لتتجنب الوقوع في الافلاس وعدم مقدرتها على تسديد الديون المترتبة بذمتها، وهذا أدى الى أن دول العالم باتت تركز على اليونان باعتبارها تهدد استقرار منطقة اليورو النقدية ومن ثم انهيارها، وعندما تصاعدت وتيرة المخاطر الاقتصادية، اتجهت الحكومة اليونانية لإعلان له التقشف لكي تقلص عجز الموازنة[29].

ثانيا: مقدونيا

كانت مقدونيا الشمالية عند استقلالها عام 1991، أقل تطورا اقتصاديا عن باقي جمهوريات يوغسلافيا، حيث كانت مقدونيا تنتج (5%) من إجمالي الناتج الإجمالي الفيدرالي للسلع والخدمات، وبعد انهيار جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عام 1991 انتهت مدفوعات التمويل التي كانت تدفع من قبل جمهورية يوغسلافيا، وأدرجت ضمن مزايا منطقة التجارة الحرة بحكم الواقع[30]، لقد مر الاقتصاد المقدوني بعدة متغيرات منذ استقلالها عن يوغسلافيا عام 1991، حالها حال دول منطقة البلقان الأخرى، هذه المتغيرات أثرت على جمهورية ألبانيا، لوجود روابط اقتصادية بينهما يمكن أجمالها بالاتي:

1) التحولات الاقتصادية:

أعلنت مقدونيا عام 1992 استقلالها النقدي بإصدار عملتها الخاصة، الدينار المقدوني، حيث واجهت مقدونيا العديد من المصاعب، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، فقد كانت مقدونيا من أفقر وأقل تطوراً تكنولوجياً من باقي جمهوريات يوغسلافيا الفدرالية السابقة، وقد مر اقتصاد مقدونيا بحالة انكماش شديد من بداية استقلالها عام 1991 لغاية 1996م، وفي بداية عام 1996 بدأت الحياة السياسية والاقتصادية بتحسن طفيف من حيث المعطيات الجديدة التي طرأت عليها، لكن هذه الفترة من التحسن واجهت معرقلات كادت توقفها؛

بسبب النزاع الداخلي الذي نشب في كوسوفو عام 1999 وكذلك؛ بسبب الصراع المقدوني الأثني الداخلي في العام 2001[31].

2) الاصلاح الاقتصادي:

بعد أن أعلنت مقدونيا استقلالها من يوغسلافيا عام 1991، أعلنت عام 1992 عن استقلالها النقدي بإصدارها عملتها الخاصة الجديدة التي تعتبرها خطوه الى الأمام نحو استقلالها الاقتصادي، لكن هذا الاستقلال واجه العديد من المصاعب التي جعلت منها أفقر دولة في محيطها الاقليمي بالإضافة الى إن مقدونيا قد تخلت عن نهجها الاشتراكي ذو الاقتصاد المركزي الموجه، وتحولت الى النظام الرأسمالي ذو الاقتصاد الحر، لكن بقى اقتصادها يعاني من الانكماش لغايه عام 1996[32].

3) الأزمة المالية العالمية 2008:

كان للازمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت عام 2008 وما تلاها من ركود في اقتصادات العالم، تأثيراً كبيراً على اقتصاد مقدونيا، حيث توقفت معدلات النمو بشكل سريع في نهاية 2008، مما أدى الوا انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009، وبدأ بالتعافي بشكل بطيء في عامي 2010 و 2011، ليبدأ بالتراجع قليلا مرة أخرى في عام 2012، وأن اقتصاد مقدونيا يعتبر اقتصاد صغير مفتوح يعتمد بشكل كبير على الروابط التجارية والمالية مع الدول الأخرى، حيث كانت الصادرات هي أول من تأثرت به الأزمة وليس الأعمال التجارية، حيث انخفضت الصادرات بسرعه بنسبة 6.3% في عام 2008 و15.8% في عام 2009 وكذلك كان تأثير الأزمة واضحاً وملموساً على الروابط المالية، وهذا التأثير ليس؛ بسبب توقف التمويل الأجنبي لان تمويل الإقراض كان أغلبه من الودائع المحلية، وانما كان التأثير؛ بسبب عدم ثقة الناس المتزايد بنشاط الإقراض المصرفي الذي ادى فعلاً الى تباطؤ نمو الائتمان من 34.4% في عام 2008 ال 3.5% في عام 2009 و7.1 % في عام 2010، إضافةً الى ذلك فأن عدم الثقة أثرت على التحويلات الخاصة والتي تُعد أمر ضروري في تمويل العجز التجاري[33].

ثالثًا: كوسوفو

لقد مر اقتصاد كوسوفو بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، هذه المتغيرات هي:

1) التحول الاقتصادي:

انتقل اقتصاد كوسوفو من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، حيث خضع اقتصادها الى مجموعة من التحولات الهيكلية التي تهدف الى تطوير المؤسسات القائمة على السوق المفتوح، وعلى الرغم من أن اقتصاد كوسوفو كان مدعوماً من قبل الجمهوريات

اليوغسلافية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، إلا إن استثمارات كوسوفو لم تتجاوز نصف قيمة الاستثمارات في مناطق يوغسلافيا الأخرى، حيث كان الناتج القومي الاجمالي للفرد منخفضا جدا حوالي 44%، ليصل الى 27 % في عام 1988[34]

في عام 1989 كان متوسط الدخل الشهري للفرد (454) دينار صربي، وفي أوائل التسعينات، وصلت الطاقة الإنتاجية لاقتصاد كوسوفو الى نصف الطاقة؛ بسبب التفكك الاتحاد اليوغسلافي، الحرب الاهلية، العقوبات الدولية، انعزالها عن الاسواق الخارجية[35].

2) الاصلاحات الاقتصادية:

يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر مزود للمساعدات المالية في كوسوفو حيث يستخدم المجموعة متنوعه من الأدوات المالية للدول التي ترغب بالانضمام الى الاتحاد الأوربي، حيث تكون هذه المساعدات بمثابة استثمارات مستقبليه لكل من الدول الداخلة في الاتحاد أو الدول التي تريد الدخول للاتحاد وكذلك تعتبر استثمار للاتحاد الأوربي نفسه، وهذه المساعدات المالية تساعد المستفيدين على إصلاحات سياسية واقتصاديه للدول، وكذلك توفر فرصاً أفضل للمواطنين وتسمح بتطوير معايير مساوية كالتي يتمتع بها المواطنين في الاتحاد الأوربي بالإضافة الى إن الاتحاد يهدف الى تطوير التنمية الاقتصادية في كوسوفو[36]

3) نشاط الحكومة الاقتصادية:

ان نشاط الحوكمة الاقتصادية في كوسوفو هو مبادرة أمريكية، قامت بتنفيذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومدة هذه المبادرة هي (5) سنوات، ابتداء من 2019 الى نهاية 2023، حيث كان هدف الوكالة هو تنفيذ إصلاحات مهمة لتحسين كفاءة العمليات الحكومية، وتقوية الإدارة المالية العامة، وضمان وجود قدرات وأنظمة حوكمة شاملة تعتمد على الجهود الذاتية للحكومة الكوسوفية من أجل الاصلاحات الاقتصادية والاستراتيجية[37].

ان البانيا وكوسوفو دولتان مستقلتان في منطقة البلقان وتسكنهما نفس المجموعة العرقية وتتشاركان نفس اللغة والثقافة والتاريخ، ومن خلال ذللك بات التعاون بينهما يخدم مصالحهما الاقتصادية، وبعد استقلال كوسوفو عام 2008 توطدت العلاقات بين البلدين بشكل أفضل، ففي عام 2009 أنهت ألبانيا اللمسات الأخيرة على أكبر مشروع للبنية التحتية العامة لهما، وانشأت الطريق السريع الذي يربطها مع كوسوفو لتسهيل الأعمال التجارية، وفي عام 2011 وقعت حكومتا البانيا وكوسوفو العديد من الاتفاقيات والمذكرات والبروتوكولات، تركزت بشكل أساسي على تعزيز العلاقات التجارية الثنائية، لأن غالبية البضائع التي تستوردها كوسوفو تأتي عن طريق البانيا، ويعتبر السوق الألباني مهما للمنتجات الزراعية

والغذائية المصنوعة في كوسوفو، وكذلك تعتبر كوسوفو مستورد مهم لمواد البناء والمعادن والكهرباء والوقود من البانيا[38].

رابعاً: الجبل الأسود (مونتنغرو)

يعتبر اقتصاد جمهورية الجبل الاسود في معظمه اقتصاد خدمات[39]. بعد انهيار الاتحاد اليوغسلافي، كان اقتصادها يعيش في حالة ركود مما سبب حاله من انتشار الفساد المالي والجريمة المنظمة والتي اثرت على المستوى المعيشي للمجتمع، حيث زادت نسبة الفقراء تحت خط الفقر الشديد نسبة ١٥% ونسبه الفقر النسبي 30%[40].

لقد مر اقتصاد جمهورية الجبل الأسود بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال حقب زمنية متعاقبة، نستذكر ما حصل لاقتصاد الجبل الأسود خلال الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991 الى عام 2022، وهذه المتغيرات أثرت على ألبانيا تأثيرا مباشراً، حيث يمكن أجمال هذه المتغيرات بالآتي:

1- التحول الاقتصادي:

يعتبر اقتصاد جمهورية الجبل الأسود، من الاقتصادات الانتقالية، حيث انتقل من اقتصاد مركزي موجه خلال فترة حكم النظام اليوغسلافي الاشتراكي، الى اقتصاد السوق الحرة خلال حكم النظام الديمقراطي بعد تفكك الاتحاد اليوغسلافي عام 1991 وقد عاش اقتصادها حالة من الركود في ظل اتحادها مع صربيا من عام 1991 الى عام 2006 الى أن تم انفصالها سياسياً واقتصادياً عن اتحادها مع صربيا عام 2006، وقد أدى هذا الانفصال الى دخول الجبل الأسود في عضويات منفصله، في عدد من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الأوربي للأعمار والتنمية، وفي عام 2007 انضمت جمهورية الجبل الأسود الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أما في عام 2010، منحها الاتحاد الأوربي لقب دولة مرشحة للانضمام له، وفي عام 2011، حصلت على عضوية منظمة التجارة العالمية، وفي عام 2012، جرت مفاوضات الانضمام مرة أخرى، بعد ان استطاعت جمهورية الجبل الأسود تنفيذ جميع الشروط التي فرضها الاتحاد الأوربي عليها[41].

2- الإصلاح الاقتصادي:

قامت جمهورية الجبل الأسود (مونتنغرو) بتنفيذ جميع الشروط التي فرضها الاتحاد الأوربي، ويعتبر التكامل الأوربي والعضوية في الاتحاد الأوربي من الأولويات الاستراتيجية للجبل الأسود من أجل الانضمام، ان توقعات التنمية الاقتصادية تفضي الى الالتزام والوفاء لبعض الشروط المسبقة، وهذه الشروط هي:

ضمان تدفق الأستثمارات الأجنبية، وزيادة المدخرات المحلية، والاستفادة من المساعدات والخبرات التي يقدمها الاتحاد الأوربي، وتنمية الصادرات، وتنفيذ مبادئ التنمية المستمرة،.....الخ[42].

3- الأزمة المالية العالمية 2008:

أثرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، تأثير سلبي على اقتصاد الجبل الأسود، حيث أدت هذه الأزمة الى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في كافة القطاعات وانهيار بعض الشركات والبنوك وتسجيل انخفاض الإنتاج في الصناعة التحويلية وصناعة مواد البناء وانخفاض حجم الخدمات في النقل. والسياحة كما شهد قطاع التعدين انخفاضاً شديداً في الانتاج ان هذا الانخفاض في الانتاج الصناعي يقابله ارتفاع ونمو في بعض المجالات الصناعية الفرعية مثل إنتاج الفحم وتصنيع المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الجلود وصناعة الورق وغيرها[43]. ان الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الاوربية كانت تمر بأزمة اقتصادية خانقة، وكانت الاولوية بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأوربية هي مشاكل بلادهم الداخلية مما اثر سلباً على اقتصاديات العالم اجمع [44].

المطلب الثالث : المتغيرات العسكرية الإقليمية وأثرها على مكانة البانيا

بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء حروب البلقان وتفكك يوغسلافيا، دخلت دول غرب البلقان مرحلة جديدة من مراحل تاريخها، ففي هذه المرحلة كان على هذه البلدان ان تتعامل مع مراجعة وثائقها الاستراتيجية المتمثلة بتطوير قدرات القوات المسلحة، والتحديث في الأمور اللوجستية وتقليص عدد القوات المسلحة وبناء نظام مالي فعال وبنّاء نظام دفاعي مناسب وتأهيل أنظمة إدارية بشرية[45]. إن الاستراتيجية لم تعد مختصة بالاحداث وصناعتها، وانما أخذت تحليل مصير الشعوب[46]. ان المهام الامنية لحلف شمال الأطلسي في أوربا كانت من أولويات الحلف على الرغم من عدم انضمام جميع دول أوربا إليه وخصوصاً دول جنوب شرق أوربا[47].

ان الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي كانتا القوة الدافعة للإصلاحات الدفاعية في غرب البلقان، حيث ساعدة الولايات المتحدة من خلال برامج مختلفة دول غرب البلقان وتحويل جيوشها الى قوات نشطة من خلال توفير التمويل والمساعدة بالخبرات العسكرية، ويشر حلف شمال الاطلسي الى ثلاث ركائز رئيسية للإصلاح الدفاعي، هي[48]:

1- إعادة هيكلة الدفاع وإصلاح ممارسات ومؤسسات إدارة الدفاع.

2- تطوير القدرات الدفاعية المطلوبة من أجل مواجهة التحديات الجديدة والتقليدية المتعلقة بالدفاع.

3- العمل على زيادة قدرة الدول على المساهمة في عمليات الاستجابة للأزمات التي يقودها حلف شمال الأطلسي.

وعلى ضوء ما تقدم، فأن لكل دولة من دول غرب البلقان، استراتيجيات عسكرية تهدف الى حماية حدودها واستقرارها واحداث توازنات سياسية وعسكرية من أجل مواجهة التحديات والتوترات والأزمات الخارجية والنزاعات الداخلية، وبناءً على ذلك سوف اتطرق الى أهم المتغيرات العسكرية لدول غرب البلقان المجاورة الى جمهورية ألبانيا، وأثر تلك المتغيرات عليها، وكالاتي:

أولاً: اليونان

لقد حددت استراتيجية الدفاع الوطني للقوات المسلحة اليونانية، الأهداف العسكرية الاستراتيجية ومهام العمليات الرئيسية على النحو التالي[49].

1- الحفاظ على قدرات الردع ومواصلة تطويرها في حالة فشل الردع في الدفاع ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على السيادة الوطنية وسلامة الأراضي.

2- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي او المساهمة في إدارة الأزمات، المشاركة في دعم السلام الدولي.

3- دعم الرفاه الاجتماعي.

وعلى ضوء استراتيجية الدفاع الوطني للقوات المسلحة اليونانية فقد مرت تلك القوات بمجموعة من المتغيرات، يمكن إجمالها بالآتي:

1) التحول العسكري:

قامت القوات المسلحة اليونانية، وفقاً لجهود حلف شمال الأطلسي، بتحويل قواتها لتصبح أكثر مرونة وسرعة، من خلال تحقيق أعداد أفراد قواتها وإعادة تنظيم هيكلها من أجل تحسين قدراتها المشتركة مع الحلف والاستفادة من التكنولوجيا العسكرية التي يمتلكها حلف شمال الأطلسي[50].

2) هيكلة القوات المسلحة

تمت إعادة هيكلة القوات المسلحة اليونانية وفقاً لمعايير حلف شمال الأطلسي حيث اكتملت هذه الهيكلة في عام 2006، وسمحت بتزويد عدد قليل من الوحدات بالمعدات المتطورة،

وتدريبها على أعلى مستوى كما تمت اعادة تنظيم هيئة الأركان العامة، وتحسين عمليات التخطيط الدفاعي. والاستفادة من الموارد المخصصة، وكان الهدف من إعادة الهيكلة هو الاتي[51]:

أ- تطوير هيكل قوة ذات فعالية كبيره من حيث التكلفة والمرونة.

ب- القدرة على حماية وسلامة الأراضي الوطنية.

ت- المشاركة في مهام حلف شمال الأطلسي بشكل كامل.

3) الإصلاحات الهيكلية للقوات المسلحة:

يمكن تقسم الإصلاحات الهيكلية الى قسمين رئيسيين هما [52]:

أ- اصلاح هيكل القوه:

كانت القوات المسلحة اليونانية في إصلاح مستمر، حيث حولت الجيش اليوناني من جيش مجند الى جيش محترف، ولكي تتحقق هذه الغاية، تم تخفيض عدد المجندين، وتقليل فترة الخدمة الى سنه واحدة، كما تبذل القوات المسلحة اليونانية جهود متواصلة لضمان مجموعة متنوعة من الأسلحة الحديثة وتشغيلها من قبل خبراء مختصين ومحترفين.

ب - اصلاح هيكل القيادة:

تم تنفيذ هيكل جديد لقيادات القوات المسلحة اليونانية، سمي بهيكل القيادة المشتركة الذي يشترك به مع قوات حلف شمال الأطلسي، كما شمل الشكل الهيكل الجديد العقيدة العسكرية المشتركة، وان التحول في هيكل القيادة، بدا من هيئة الأركان العامة للدفاع الوطني اليوناني ليشمل بعد ذلك في القيادات العسكرية اليونانية، وكان الهدف من ذلك هو إزالة البيروقراطية العسكرية، وتفكيك المسؤوليات، وإزالة اللامركزية، وبالتالي تعزيز فعالية القيادة.

4) صناعة الدفاع اليوناني في عصر الازمة الاقتصادية 2008:

دخلت اليونان في أزمة اقتصادية حاده على اثر الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وادت هذه الأزمة الى انخفاض الناتج الاقتصادي بنسبة 25% خلال الفترة من عام 2009 الى عام 2015، حيث تسببت هذه الازمة في بطالة هائلة وعلى جميع المستويات، حيث قلصت الانفاق الحكومي بشكل كبير وخصوصاً الأنفاق على برامج القاعدة الصناعية الدفاعية اليونانية (HDIB)؛ بسبب اعتمادها على عقود من قوات الدفاع الوطني اليونانية (HNDF) [53]. أن صناعة الدفاع لا يمكن أن تعتمد بشكل كامل على الواردات في المستقبل، لاسيما في اوقات الأزمات أو النزاعات المسلحة الفعلية، ووفقاً لهذه الرؤية فان الاستدامة

طويلة المدى في تطوير وتقديم منتجات عسكرية وتقنيات جديدة ستكون مصدر قلق للصندوق الوطني للتنمية البشرية، وللتخفيف من هذه المشكلة، يتحتم على صناعة الدفاع (HDIB) ان تنفذ استراتيجيات متنوعه بالشراكة مع قوات الدفاع الوطني(HNDF)[54].

ثانياً: مقدونيا:

بعد ان حصلت جمهورية مقدونيا الشمالية على استقلالها من الاتحاد اليوغسلافي بعد استفتاء عام 1991، اصبحت دوله ذات سيادة ديمقراطية برلمانية، وبعد هذا الانتقال، شهدت القوات المسلحة المقدونية تحولات كبيره في كافة صنوفها، وكذلك حصول اصلاحات في منظومتها الدفاعية بشكل توافقي مع القوات المسلحة لحلف شمال الاطلسي ومن خلال هذه المعطيات يمكن التطرق الى أهم المتغييرات العسكرية التي حصلت في مقدونيا، ومدى تأثير تلك المتغييرات على البانيا، وكالاتي:

1) إصلاح الدفاع:

ابدت جمهورية مقدونيا رغبتها في إنشاء نظام دفاعي وفقاً لمعايير حلف شمال الاطلسي ووفقاً للاتجاهات الأوربية، والانضمام الى عملية التكامل الأوربي الاوسع [55]، وكان الهدف من ذلك هو بناء نظام واستراتيجية دفاع ودمجها في الدفاع والأمن الأورو اطلسي، وقد بدأت عملية إصلاح الدفاع في مقدونيا بوقت مبكر، لكنها كانت بطيئة بعض الشيء في العقد الأول من استقلالها [56]، وفي عام 2001 شاركت مقدونيا في برنامج الشراكة من أجل السلام وخطة عمل العضوية ومراجعة الدفاع الاستراتيجي، حيث كانت هذه المشاركات عوامل محفزة للتحول والاصلاح[57].

أما قانون الدفاع فكان هدفه توفير قاعدة لمشاركة القوات المسلحة المقدونية في عمليات خارج مقدونيا، ويمنح دعم للدولة الضيف داخل مقدونيا ويحظر النشاط السياسي داخل القوات المسلحة [58]، وقيام نظام الدفاع الوطني بتحويل نفسه من التجنيد الالزامي الى التجنيد التطوعي ليصبح جيش احترافي يمكن دمجه في الهياكل الأمنية الأوربية - الأطلسية بحلول عام 2008، مع تمثيل مناسب من جميع الطوائف العرقية وتقليص عدد قواته وتحديث معداته، وإعادة هيكلة القوات المسلحة المقدونية لإنشاء قوة عسكرية صغيره حديثة وفعالة متوافقة مع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)[59].

2) تحويل الدفاع:

لقد طبقت وزارة الدفاع المقدونية إجراءات عديدة لتقليص حجم الجيش المقدوني[60]، قامت الوزارة بإنهاء عقود العمل للعمال والموظفين المدنيين الذين يعملون في القوات المسلحة المقدونية، والاستعانة بمصادر خارجيه للوظائف غير الأساسية والتقاعد المبكر للأفراد العسكريين في الجيش المقدوني، الذي سيكون الخيار الرئيسي لتنفيذ التقليص المخطط له، وبالإضافة الى عملية تقليص أفراد الجيش المقدوني، يوجد هنالك مسألتين مهمتين، يجب على وزارة الدفاع العمل عليها، وهما مسألة إعادة التوطين (التأهيل)، ومسألة إعادة الادماج[61].

أ- إعادة التوطين:

وقعت وزارة الدفاع المقدونية في أوائل عام 2006 مع السفارة النرويجية في العاصمة (سكوني) عقد مشروع إعادة توطين المسرحين من الخدمة العسكرية حيث كان الهدف من هذا المشروع، هو ايجاد وظائف بديله للموظفين الفائضين وسيكون المشروع إعادة التوطين القدرة على قبول (700) شخصا سنويا[62].

ب- إعادة الاندماج

بعد عملية التوطين، قامت السفارة النرويجية بفتح مركز انتقالي في العاصمة (سكوبي) يقوم هذا المركز بتدريب الموظفين العسكريين الفائضين ومساعدتهم للانتقال الى وظائف مدنية، عن طريق بوابة التعليم والتدريب اللغوي والبرامج الأكاديمية والتدريب المهني، بالإضافة الى المركز الانتقالي في (سكوبي)، خططت وزارة الدفاع بفتح مركزين إقليميين في مدينتي (ستب) و(كيسفا)، من أجل إدماجهم في الحياة المدنية[63].

3) الحرب الأهلية عام 2001:

ظلت العلاقات بين الأغلبية المقدونية السلافية والأقلية الألبانية العرقية في مقدونيا متوترة منذ استقلالها في أواخر عام 1991، وقد طالب ألبان مقدونيا بحقوقهم الثقافية والتعليمية بشكل أكبر، مثل الاعتراف باللغة الألبانية كلغة رسمية ثانية في المدارس والجامعات والمراسلات الرسمية، وكذلك سعى الالبان الى تمثيلهم في الحكومة والقوات المسلحة والشرطة، وقد اعترض البان مقدونيا على ديباجة الدستور التي أشارت الى الأمه المقدونية، والتي قالوا إنها تجعل الالبان مواطنين من الدرجة الثانية[64]. وعلى نقيض ادعاءات الالبان، أكد العديد من المقدونيين إن الأقلية الألبانية تتمتع بحقوق كافيه إذا ما قارناها بباقي الأقليات الاخرى في أوربا، وقد كان المقدونيين متخوفين من الأقلية الألبانية بمطالبتهم بالحكم الذاتي ومن ثم انفصالهم عن مقدونيا، وتوحيدهم إما مع كوسوفو أو

ألبانيا[65]. بعد احداث 11 سبتمبر 2001، والذي صادف حدوث الحرب الاهلية في مقدونيا الشمالية، من أجل المحافظة على مكانتها الدولية[66].

ثالثا: كوسوفو

لقد خطت كوسوفو أول خطواتها نحو إنشاء جيشها، بعد (15) سنة من استقلالها عام 2008، بالرغم من وجود معارضه شديدة من الأقلية الصربية في كوسوفو و دولة صربيا، وقد أخذ حلف شمال الاطلسي على عاتقه ضمان الأمن في كوسوفو من خلال القوات الدولية (كفور) منذ انتهاء الحرب بين جيش تحرير كوسوفو والقوات الصربية عام 1999، وتعتزم كوسوفو تحويل قواتها الى جيش يضم (5) آلاف جندي و(٣) آلاف جندي احتياطي[67].

هناك عدة متغيرات حصلت في كوسوفو على المستوى العسكري، هذه المتغيرات أثرت على البانيا تأثيرا مباشرا، حيث يمكن أجمال هذه المتغيرات بالآتي:

1) تشكيل جيش تحرير كوسوفو:

تأسس جيش تحرير كوسوفو عام 1991، وقام بأول حملة له في عام 1995 عندما هاجم مراكز الشرطة والمحاكم التي كانت سبب في قتل وتهجير الكثير من البان كوسوفو، وفي عام 1997 حصل جيش التحرير على كميات كبيره من الأسلحة من خلال عملية تهريب السلاح من البانيا بعد حدوث الفوضى التي قامها الشعب الألباني ضد الحكومة الألبانية، وفي عام 1998 استهدف جيش التحرير السلطات الصربية في كوسوفو، مما جعل القوات الصربية أن تستدعي قواتها النظامية وقواتها شبه العسكرية الى كوسوفو وقياها بحمله انتقامية استهدفت جيش التحرير والمدنيين وخصومها السياسيين[68].

2) تدخل حلف شمال الأطلسي (NATO):

بعد فشل محاولات الحل الدبلوماسي بين كوسوفو وصربيا تدخل حلف شمال الأطلس 24 مارس 1999، وبدأ بقصف يوغسلافيا الاتحادية، حيث تواصلت هجمات الحلف الجوية لمدة (78) يوم، وبعدها تم التوصل الى اتفاق يسمح للقوات الصربية بالانسحاب ابتداءً من 9 يونيو 1999م، وكانت مهلة الانسحاب (١١) يوما ومن ضمن الاتفاق، كان هناك شروط لنشر قوات دوليه لحفظ السلام[69]. وقد برر حلف شمال الأطلسي، حملته الجوية في كوسوفو على إنها ((حرب إنسانية))[70].

وقد اعاد حلف شمال الاطلسي تدخله في الحرب ضد تنظيم داعش الذي دخل الى العراق عام 2014 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعدما حصل على موافقة من قبل الحكومة العراقية، مما يؤكد تدخل الحلف في مساعدة حلفائه[71].

3) اصلاح قطاع الأمن الداخلي:

يعتبر إصلاح قطاع الأمن في كوسوفو عملاً فريداً من نوعه في غرب البلقان التي تغلي من الصراعات، حيث كانت البنية التحتية الأمنية في كوسوفو غائبة تماماً بعد الصراعات التي حدثت في تسعينيات القرن العشرين[72].

بعد حرب كوسوفو عام 1999 مباشرتا قامت قوة كوسوفو التابعة لحلف. شمال الأطلسي (كفور) بتولي المسؤوليات الأمنية، حيث اصبح هذا العمل كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح واعادة الادماج بعد الصراع، بالإضافة الى تحويل جيش تحرير كوسوفو الأصلي الى وكالة طوارئ مدنية سمي بـ (فيلق حماية كوسوفو)، هذا الفيلق تم تكليفه بمهام، استجابتاً للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وتحت إشراف قوة كوسوفو[73].وقد عمل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) كرابط بين وكالات الامم المتحدة التي تتعامل مع الامن والتنمية ونزع السلاح، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الامني الأوسع لبناء التعاون من أجل معالجة وتخفيف أثار إنعدام الأمن على جميع المستويات المحلية والأقليمية والدولية[74].

رابعا: الجبل الأسود (مونتنغرو)

لقد مرت القوات المسلحة لجمهورية الجبل الأسود بعدد من المتغيرات خلال مسيرتها العسكرية، منذ انفصالها عن جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية عام 1991، لتشكل حلفاً مع صربيا تحت اسم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، ومن ثم استقلالها عن صربيا عام 2006، لتؤسس جمهوريتها الجديدة واستقلالها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، هذه المتغيرات أثرت على البانيا تاثيرا مباشرا، حيث يمكن أجمال هذه المتغيرات بالاتي:

1) الإصلاح الدفاعي:

بعد تفكك جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية حصلت الدول المكونة للاتحاد على استقلالها منفردتاً، ما عدى صربيا والجبل الأسود، فأنهما اتحدتا ضمن دولة واحدة هي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عام 1991، فمنذ استقلالها وتحولها من نظام اشتراكي الى نظام ديمقراطي، كان يجب عليها مراعاة معايير حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي والالتزام بها، ولكن؛ بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في غرب البلقان، تأخرت صربيا والجبل الأسود في تنفيذ التزاماتها تجاه حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي، ومن ضمنها عملية الإصلاح الدفاعي حتى عام 2000[75].

2) التحول العسكري:

بعد استقلال الجبل الأسود عن صربيا في عام 2006، دخلت هذه الدولة في عضوية منفصلة مع العديد من المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة الى مشاركتها في عضوية اتفاقية الاستقرار والمشاركة مع الاتحاد الأوربي، تحسبا لانضمامها للاتحاد مستقبلاً، وعلى الرغم من إن البطالة تمثل مشكلة في منطقة غرب البلقان الا ان اقتصاد الجبل الأسود بقي مدعوماً من قبل أكبر مجمع لصناعة الالمنيوم فيها، وكذلك مدعوم من قبل قطاع مالي عامل و مستقر، كذلك مدعوم من الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، حيث إن هذه القاعدة الاقتصادية المستقرة توفر موارد قادرة على دعم تحول القوات المسلحة للجبل الأسود[76].
كان هدف الجبل الاسود هو تحويل قواته المسلحة الى قوات متوافقة مع معايير حلف شمال الاطلسي وجعلها قوات احترافية بأمتياز لكي تؤهلها للأندماج مع قوات الحلف، واعطائها ضمانات بالحفاظ على سيادتها الوطنية التي لا يمكن تحقيقها من قبل قواتها المسلحة [77].

الخاتمة

ان المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي حصلت في الدول المجاورة لألبانيا والتي تقع ضمن أقليم البلقان، قد اثرت بشكل مباشر على مكانه البانيا الاقليمية تجاه حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي، وكان سبب التأثير المباشر هو التقارب الجغرافي والروابط الاجتماعية والثقافية والدينية بين شعوب الاقليم، فعلى المستوى السياسي كان تأثير اليونان تأثيراً مهماً ومباشراً بحكم وجود اكبر أقلية يونانية في جنوب ألبانيا، وكذلك كان تأثير كل من كوسوفو ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود، على المستوى السياسي تأثيراً مهماً ومباشراً على مكانة ألبانيا بالاضافة الى المتغيرات الاقتصادية والعسكرية التي لا تقل تاثيراً عن المستوى السياسي، وكانت حقبة التسعينات من القرن العشرين حقبة مهمة من تاريخ ألبانيا والدول المجاورة لها وخاصةً الدول التي أستقلت بعد انهيار يوغسلافيا الاتحادية في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث تحولت أنظمتها السياسية من الشيوعية الى الديمقراطية وتحول اقتصادها من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق الحرة، بالاضافة الى قيام تلك الأنظمة بالاصلاحات الهيكلية في قواتها المسلحة، حسب معايير حلف شمال الاطلسي، وتغيير استراتيجيتها السوفيتية بأتجاه الاستراتيجية الامريكية.

الاستنتاجات

1- وجود اختلاف بين الدول من حيث تأثيرها ونفوذها باختلاف طبيعتها ومقوماتها والمتغيرات التي تحصل فيها.

2- حصول متغيرات سياسية في الدول المجاورة لألبانيا والتي تقع منضمن أقليم البلقان، هذه المتغيرات قد أثرت على مكانة ألبانيا في حلف شمال الاطلسي.

3- حصول متغيرات اقتصادية في الدول المجاورة لألبانيا، هذه المتغيرات قد أثرت على مكانة ألبانيا في حلف شمال الأطلسي.

4- حصول متغيرات عسكرية في الدول المجاورة لألبانيا والتي تقع ضمن أقليم البلقان هذه المتغيرات قد اثرت بشكل مباشر على مكانة ألبانيا في حلف شمال الاطلسي.

5- إن الأحداث التي مرت بها تلك الدول، قد أثرت بشكل مباشر على ألبانيا بحيث جعلتها تتباطئ في تنفيذ معايير حلف شمال الأطلسي، وان تصبح عائقا امام انضمام ألبانيا الى الحلف والاتحاد الأوربي.

الهوامش:

(1) بوزنـاده معمـر، المنظمـات الاقليميـة ونظـام الامـن الجمـاعي، ديـوان المنظـات الجماعيـة، الجزائـر، ط1، (ب.ت)، ص43.

(2) Havvy M.Sapolsky, America the Strategy of Restaurant In The Face Of Trmptation, New York, 2001, P.57.

(3) د. أحمـد باسـل، المهـام الجديـدة لحلـف اشـمال الأطلسـي، مجلـة العلـوم السياسـية، كليـة العلـوم السياسـية- جامعـة بغداد، العدد 26، 2002، ص51.

(4) هاني صلاح، في الأطماع اليونانيه - قنبلة البلقان الموقوتة، مجلة المجتمع العدد 1637، الكويت، 2005.

(5) هاني صلاح، نفس المصدر.

(6) كتاب: "التآمر اليوناني الشيوعي (الألباني) ضد الديمقراطية الألبانية 1997- 2000، للمؤلفين: " أديته هاجري نائبة وزير الخارجية الألبانية، والدبلوماسي مال بريشا القنصل السابق لألبانيا في تركيا ومدير مركز الدراسات الألبانية الامريكيةً.

(7) هاني صلاح، مصدر سبق ذكره.

(8) Macedonia: Kiro Gligorov. (1991). was elected presidenton, when Macedonia procliameda "republic of its constitutional name under?" The official site of the president of the Republic of Macedonia.

(9) Macedonia Report. (1997). International Crisis Group, FYR Macedonia country update European Forum for Democracy and Solidarity.

(10) Osman Ismaili, Fillet E Se Dregtës, Amendment Iv To The Constitution Of The Republic Of North Macedonia, Prishtina, University Of Prishtina, Facully Of Law, 2004, P.81.

(11) FYROM CARDIFE UNIVERSITY, "Active population". State Statistical office of the Republic of Macedonia, 2014.

(12) FYROM CARDIFE UNIVERSITY, (Ibid).

(13) Richard Nelsson, How Milosevic stripped ikosovo's autonomy, 2019.

(14) Constitution Declaration of the Assembly of Kosovo, The Truth on Kosovo, (Tirana: Instate of History, Academy of Science of the Republic of Albania, Encyclopaedia publishing House, 1993), P.329

(15)Accordance with International law of Independence in Respect of Kosovo, (PDF) International court of Justice. p.29.

(16) Kosova a Monographic Survey Kosova Academy of Sciences and arts, pristina, 2011.

مترجم من اللغة البوسنيه: مسح شامل لكوسوفا، أكاديمية كوسوفا للعلوم والفنون، بريشتينا، 2011.

(17) Politike obaveze u kosovu, Prištinski Institut za Politike studizes pristina, 2013.

ترجم من اللغه البوسنيه: الالتزامات السياسية في كوسوفو، معهد بريشتينا للدراسات السياسية، بريشتينا، 2013.

(18) Frank, Andre Guder (1976). "Razvoj nerazvoja", u Marksizam misao Savremene epohe. Beograd: Stu? beni list. SFRJ

مترجم من اللغة البوسنية: فرانك، أندريه جوندر (1976)، "تطور التخلف" في الماركسيه فكر العصر المعاصر بلغراد: سلو قائمة بيني SFRJ

(19) Popis 2011 (2011). Popis stanovništva u Crnoj: bil Gori 2011. Saopštenje Podgorica: Zavod za statistiku Crne Gore, 12. jul 2011.

ترجمة من البوسنية: تعداد 2011 (2011). تعداد السكان في الجبل الأسود 2011 - إعلان بود غوريتشا معهد الاحصاء في الجبل الأسود، 12 يوليو 2011.

(20)Frank, Andre Guder (1976) مصدر سبق ذكره.

(21) د. بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات، العلوم الأنسانية والاجتماعية، المجلد 46، عدد 2، ملحق2، 2019، ص 433.

(22) Republic of Montenegro Referendum on State- status, 2006, OSCE/ ODTHR Referendum observation Mission Final Report, P.1.

(23) UNWTO Tourism Highlight's, 2013 Edition.

(24) Greece was the biggest foreign investor in Albania during 2013.

(25) Alessio Terzi, Reform Momentum and its Impact on Greek Growth, 2015, PP 4-8.

(26) M.G. Arghyrou: The consequences from the swell accession of Greece the EMU -Initial assessments, KEPE, Athens, 2007.

(27) عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، 2012.

(28) د. عبد الفتاح محمد صلاح، الأزمة اليونانية بداية ام نهاية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2015.

(29) مخلوف ساقه، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي (1999-2010) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر 2011-2012، ص 151.

(30) Doing Business in Macedonia, FRY 2013.

(31) Farid Mohic, The Macedonia state: Its Reality and Future, 2014.

(32)Doing Business مصدر سبق ذكره.

(33) kabashi, R. and Suleva, k. Loan supply shocks in Macedonia, Working paper, National Bank of the Republic of Macedonia.

(34) Michael Palairet (1992), Acase study in the Industrialisation of Kosovo, (in Grman), Soviet studies 44, pp 897 - 912.

(35) Wolfgang Tucek: Die EU gibt dem kosovo 500millionen, in: Wiener Zeitung, 2008.

مترجم من الألمانية: فولفغانغ توسيك: الاتحاد الأوربي يمنح كوسوفو 500 مليون في 2008.

(36) European Union office in kosovo, EU Special Representative in Kosovo, EU projects with Kosovo.

(37) USAID / Kosovo Economic Governance Activity Annual Summary Report (year 3) April 2021 - March 2022, p.2.

(38) Drechsel, J. (2010). Cooperative lot sizing games such in supply chains. Heidelberg: Springer-Verlg. p.5.

(39) Economy of Montenegro, World Bank database, 2011.

(40) Medijski monitoring (2013). Društva jednakih Sansi. Medijski monitoring reforme javne uprave u Crnoj Goria.

مترجم من اللغة البوسنيه: رصد وسائل الأعلام (2013) لمجتمع تكافؤ الفرص، المراقبة الإعلامية لا صلاح الإدارة العامة في الجبل الأسود.

(41) النظام الاقتصادي في الجبل الأسود. http: // www.muqatel.com

(42) الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجبل الاسود، 9 يناير/ كانون الثاني – 2013.

(43) Mersad Mujuvi, Mirsad Nukovi, The impact well of global economic crisis on the operations of Montenegrin economy, University of Novi Pazar, Faculty of Informatics and Information Technology, p.180.

(44) Dr. Adel Abdul Hamza Thgeel, Siura Saad Abed, Diagnosin The Severity Of Syrian Conflict According To Michael The S. Lund, Journal Of Positive School Psychology, 2022, Vol.6, No.5, 6409-6419.

(45) Wort Aven, Addressing the Military Gap in the Western Balkans and closing the Gap through Regiona Cooperation, 2017, p.18.

(46) منعم ضاحي العماري، صنع الهدف وتحديده، دراسة في الثوابت الاستراتيجية، عدد 45، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 12-13.

(47) د. سعد حقي توفيق، محاظرات في النظام الدولي التقيت على طلبة الماجستير كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 2001-2002.

(48) Wort Aven, Ibid, P.19.

(49) Greek Military forces, pdf, p.2.

(50) Greek military forces, pdf, P.1.

(51) Research and Markets, 2015, "Futur of the Greek Defence Industry-Market Attactivenss, competitive Lendscape and Forecasts to 2020.

(52)Research and market،2015 مصدر سابق، .

(53) IHS Jane's, 2015, "Greece Defence production and R and D", Jane's Sentinel Security Assessment Eastern Mediterranean London, UK, 2015.

(54) Research and Markets, 2015 (Ibid).

(55) Buckovski, Vlado, 2004." Macedonia and NATO from Defense Reforms Towards the open Eur-Atlantic Gates. Ne Cehulic, Lidija, ed. 2004. pp. 195-204.

(56) Caparini, Marina. 2004." Security sector reform in Th Western Balkans. In SIPRI Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security, Oxford: Oxford University Press, pp. 251-282.

(57) Jazbec, Milan. 2005. Defense Reform in the Western Balkans: The Way Ahead, Geneva: DCAF.

(58) Simon, Jeffrey, 2001. Roadmap to NATO Accession. Preparing for Membership. INSS Special Report, Government of the Republic of Macedonia, Ministry of Defense Army Service Regulation Law.

(59) Caparini, Marina. 2004. Ibid.

(60) Jazbec, Milan.2005. Ibid.

(61) 5Th Meeting of DCAF Demobilization and Reintegratio Working Group, Skopje, 2005.

(62) Norwegian Embassy to Macedonia, 2006. "Norwegian project to Re Qualify Surplus Army officers opened.

(63) Nowegian Embassy to Macedonia, 2006. Ibid.

(64) Republic of Macedonia Survey. The Financial Times; Macedonia country outlook, Economist Intelligence Unit, 2001.

(65) Julie Kim, Macedonia: Country Background and Recent Conflict, Macedonian - Albanian Ethnic Tensions, 2001, p5.

(66) د. عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقات مابين العراق والولايات المتحدة بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، مجلة الدراسات دولية، العدد53، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 110.

(67) كوسوفو تخطو الخطوة الأولى لا نشاء جيشها الخاص. الموقع الالكتروني https://www.alqabas.com

(68) Robert Curr, lybov Mincheva, Crime, political violence. And Governance in kosova: A. Triple Alliance, 2013, PP. 27-28.

(69) War in Balkans: The day the men of Belacrkva died Anatomy of a Massacres, 1999.

(70) The endgame in Kosove, The New York Times.

(71)Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." *Cuestiones Políticas* 37, no. 65: 346-361.

(72) Bernabéu, I. (2007, March) Laying the Fondatrons of Democracy? Rechsidering Security Sector Reform under UN Auspices in kosovo. Security Dialogu, 381, PR.71-92.

(73) Qebaja, R., et al, A. (2012), Demobilizing and integrating a liberation a liberation army in the context of state formation • kosovo's perspective on Security transition. In Dudout, v. (Ed.), post-war Security Transitions: participatory peacebuilding after asymmetric conflicts (pp. 123-138), New York NY: Routledge.

(74)Dr. Enas Abdel-Sada Ali, The United Nations and Peace and Conflict Studies (A Brief Messiah), International Research Journal for + Political Sciences, Derayah Magazine, Issue 12 , 2018, p. 56.

(75) Watkins, Amadeo, 2004, PFP Integration: "Croatia, Serbia and Montenegro". Balkans Series, 04/05. Defence Academy of the United Kindom: Conflict Research center, Surrey. Watkins Amadeo 2000b, Croatia on It way to NATO, in Cebulic, 2004, pp. 136-148.

(76) Professor B.E. Griffard, Military Transformation Challenges. Moldova and Montenegro, Center for strategic Leadership, U.S. Army War College, October 2008, pp. 3-4.

(77) Professor B.E. Griffard, (Ibid).

المصادر العربية:

1. كتاب: "التآمر اليوناني الشيوعي (الألباني) ضد الديمقراطية الألبانية 1997- 2000، للمؤلفين: " أديته هاجري نائبة وزير الخارجية الألبانية، والدبلوماسي مال بريشا القنصل السابق لألبانيا في تركيا ومدير مركز الدراسات الألبانية الامريكيةً.

2. الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجبل الاسود، 9 يناير/ كانون الثاني – 2013.

3. النظام الاقتصادي في الجبل الأسود. http: // www.muqatel.com

4. بوزناده معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي، ديوان المنظات الجماعية، الجزائر، ط1، (ب.ت)، ص43.

5. تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي (1999-2010) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر 2011-2012، ص 151.

6. د. أحمد باسل، المهام الجديدة لحلف اشمال الأطلسي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد 26، 2002، ص51.

7. د. بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات، العلوم الأنسانية والاجتماعية، المجلد 46، عدد 2، ملحق2، 2019، ص 433.

8. د. سعد حقي توفيق، محاضرات في النظام الدولي التقيت على طلبة الماجستير كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 2001-2002.

9. د. عبد الفتاح محمد صلاح، الأزمة اليونانية بداية ام نهاية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2015.

10. د. عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقات ما بين العراق والولايات المتحدة بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، مجلة الدراسات دولية، العدد53، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 110.

11. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، 2012.

12. كوسوفو تخطو الخطوة الأولى لا نشاء جيشها الخاص. الموقع الالكتروني
https://www.alqabas.com

13. منعم ضاحي العماري، صنع الهدف وتحديده، دراسة في الثوابت الاستراتيجية، عدد 45، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 12-13.

14. هاني صلاح، في الأطماع اليونانيه - قنبلة البلقان الموقوتة، مجلة المجتمع العدد 1637، الكويت، 2005.

المصادر الاجنبية

1. Accordance with International law of Independence in Respect of Kosovo, (PDF) International court of Justice. p.29.

2. Alessio Terzi, Reform Momentum and its Impact on Greek Growth, 2015, PP 4-8.

3. Bernabéu, I. (2007, March) Laying the Fondatrons of Democracy? Rechsidering Security Sector Reform under UN Auspices in kosovo. Security Dialogu, 381, PR.71-92.

4. Buckovski, Vlado, 2004." Macedonia and NATO from Defense Reforms Towards the open Eur-Atlantic Gates. Ne Cehulic, Lidija, ed. 2004. pp. 195-204.

5. Caparini, Marina. 2004." Security sector reform in Th Western Balkans. In SIPRI Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security, Oxford: Oxford University Press, pp. 251-282.

6. Constitution Declaration of the Assembly of Kosovo, The Truth on Kosovo, (Tirana: Instate of History, Academy of Science of the Republic of Albania, Encyclopaedia publishing House, 1993), P.329

7. Doing Business in Macedonia, FRY 2013.

8. Dr. Adel Abdul Hamza Thgeel, Siura Saad Abed, Diagnosin The Severity Of Syrian Conflict According To Michael The S. Lund, Journal Of Positive School Psychology, 2022, Vol.6, No.5, 6409-6419.

9. Dr. Enas Abdel-Sada Ali, The United Nations and Peace and Conflict Studies (A Brief Messiah), International Research Journal for + Political Sciences, Derayah Magazine, Issue 12 , 2018, p. 56.

10. Drechsel, J. (2010). Cooperative lot sizing games such in supply chains. Heidelberg: Springer-Verlg. p.5.

11. Economy of Montenegro, World Bank database, 2011.

12. European Union office in kosovo, EU Special Representative in Kosovo, EU projects with Kosovo.

13. Farid Mohic, The Macedonia state: Its Reality and Future, 2014.

14. Frank, Andre Guder (1976). "Razvoj nerazvoja", u Marksizam misao Savremene epohe. Beograd: Stu? beni list. SFRJ

15. FYROM CARDIFE UNIVERSITY, "Active population". State Statistical office of the Republic of Macedonia, 2014.

16. Greece was the biggest foreign investor in Albania during 2013.

17. Greek military forces, pdf, P.1.

18. Greek Military forces, pdf, p.2.

19. Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." *Cuestiones Políticas* 37, no. 65: 346-361.

20. Havvy M.Sapolsky, America the Strategy of Restaurant In The Face Of Trmptation, New York, 2001, P.57.

21. IHS Jane's, 2015, "Greece Defence production and R and D", Jane's Sentinel Security Assessment Eastern Mediterranean London, UK, 2015.

22. Jazbec, Milan. 2005. Defense Reform in the Western Balkans: The Way Ahead, Geneva: DCAF.

23. Julie Kim, Macedonia: Country Background and Recent Conflict, Macedonian - Albanian Ethnic Tensions, 2001, p5.

24. kabashi, R. and Suleva, k. Loan supply shocks in Macedonia, Working paper, National Bank of the Republic of Macedonia.

25. Kosova a Monographic Survey Kosova Academy of Sciences and arts, pristina, 2011.

26. M.G. Arghyrou: The consequences from the swell accession of Greece the EMU - Initial assessments, KEPE, Athens, 2007.

27. Macedonia Report. (1997). International Crisis Group, FYR Macedonia country update European Forum for Democracy and Solidarity.

28. Macedonia: Kiro Gligorov. (1991). was elected presidenton, when Macedonia procliameda "republic of its constitutional name under?" The official site of the president of the Republic of Macedonia.

29. Medijski monitoring (2013). Dodruštva jednakih Sansi. Medijski monitoring reforme javne uprave u Crnoj Goria.

30. Mersad Mujuvi, Mirsad Nukovi, The impact well of global economic crisis on the operations of Montenegrin economy, University of Novi Pazar, Faculty of Informatics and Information Technology, p.180.

31. Michael Palairet (1992), Acase study in the Industrialisation of Kosovo, (in Grman), Soviet studies 44, pp 897 - 912.

32. Norwegian Embassy to Macedonia, 2006. "Norwegian project to Re Qualify Surplus Army officers opened.

33. Osman Ismaili, Fillet E Se Dregtès, Amendment Iv To The Constitution Of The Republic Of North Macedonia, Prishtina, University Of Prishtina, Facully Of Law, 2004, P.81.

34. Politike obaveze u kosovu, Prištinski Institut za Politike studizes pristina, 2013.

35. Popis 2011 (2011). Popis stanovništva u Crnoj: bil Gori 2011. Saopštenje Podgorica: Zavod za statistiku Crne Gore, 12. jul 2011.

36. Professor B.E. Griffard, Military Transformation Challenges. Moldova and Montenegro, Center for strategic Leadership, U.S. Army War College, October 2008, pp. 3-4.

37. Qebaja, R., et al, A. (2012), Demobilizing and integrating a liberation a liberation army in the context of state formation • kosovo's perspective on Security transition. In Dudout, v. (Ed.), post-war Security Transitions: participatory peacebuilding after asymmetric conflicts (pp. 123-138), New York NY: Routledge.

38. Republic of Macedonia Survey. The Financial Times; Macedonia country outlook, Economist Intelligence Unit, 2001.

39. Republic of Montenegro Referendum on State- status, 2006, OSCE/ ODTHR Referendum observation Mission Final Report, P.1.

40. Research and Markets, 2015, "Futur of the Greek Defence Industry-Market Attactivenss, competitive Lendscape and Forecasts to 2020.

41. Richard Nelsson, How Milosevic stripped ikosovo's autonomy, 2019.

42. Robert Curr, lybov Mincheva, Crime, political violence. And Governance in kosova: A. Triple Alliance, 2013, PP. 27-28.

43. Simon, Jeffrey, 2001. Roadmap to NATO Accession. Preparing for Membership. INSS Special Report, Government of the Republic of Macedonia, Ministry of Defense Army Service Regulation Law.

44. The endgame in Kosove, The New York Times.

45. UNWTO Tourism Highlight's, 2013 Edition.

46. USAID / Kosovo Economic Governance Activity Annual Summary Report (year 3) April 2021 - March 2022, p.2.

47. War in Balkans: The day the men of Belacrkva died Anatomy of a Massacres, 1999.

48. Watkins, Amadeo, 2004, PFP Integration: "Croatia, Serbia and Montenegro". Balkans Series, 04/05. Defence Academy of the United Kindom: Conflict Research center, Surrey. Watkins Amadeo 2000b, Croatia on It way to NATO, in Cebulic, 2004, pp. 136-148.

49. Wolfgang Tucek: Die EU gibt dem kosovo 500millionen, in: Wiener Zeitung, 2008.

50. Wort Aven, Addressing the Military Gap in the Western Balkans and closing the Gap through Regiona Cooperation, 2017, p.18.

51. 5Th Meeting of DCAF Demobilization and Reintegratio Working Group, Skopje, 2005.

Regional Variables affecting Albania's position in NAIO

khaled Abdel Moneim Rasheed **Assist Prof Dr. Donia Jawad Mutlaq**
College of political Science
Bagdad University

Khaled.Abd2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Keywords: contemporary history. Albania, NATO.

Summary:

A group of political economic and military variables at the regional level have affected Albania's position in NATO. These variables had a clear and direct impact on Albania which led to it slowing down the implementation of NATO and European Union standards represented by structural reforms at the economic and military level. Among the most important regional countries that influenced Albania were its neighboring countries Such as: Greece North Macedonia Kosovo, and Montenegro, on the political level, a group of regional political Variables occurred, especially in the Countries neighboring Albania, which are located within the Balkan region. These variables have directly affected Albania's position regionally. As for the economic level, each of the Balkan countries neighboring Albania has strategies aimed at developing its economic sectors to create balances in the regions as well as aiming to develop relations between them, and the extent to which these Variables affect Albania's position. As for the military level, regional military changes have affected Albania, especially after the disintegration of the Soviet Union and the demise of the Warsaw pact as these countries changed their Its Soviet military strategy towards the American military strategy.